

## تبليغ احكام جزائية

صادرة عن محكمة بداية جزاء عمان بحق المذكورين تاليا - مجهولي محل الاقامة

اسم المتهم	الحكم
تيسر سليم حموده	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
محمود زهدي محمد ابو السبع	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
محمد الكيسواني	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
ملن عبدالكريم زكرانه	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
عمر محمد شحادة عثمان	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
محمد علي ابراهيم الحسري	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
جميل عبدالرحمن احمد حسن	الحبس ١ شهر وغرامة ٥٠ دينار والرسوم
عبدالفتاح شلكر خليل علي صالح	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
سميح محمد سعيد	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
محمد ابراهيم نهرهندي	الحبس اربعة اشهر والرسوم
محمد محمود حسين يونس	الحبس اربعة اشهر والرسوم
عطالله محمد صلاح الدريني	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
محمد يوسف شهاب احمد	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
رشيد صالح رشيد تاسم	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
نورس عبدالله الدهمان	الحبس سنة وغرامة ١٠٠ دينار والرسوم
محمد احمد سلامة غوانه	الحبس سنة وغرامة ٥٠ دينار والرسوم

## خلاصة حكم جزائي صادر من محكمة بداية السلط

اسم المشتكى : الحق المسلم

اسم الظنين : جميل علي صالح من الزرقاء والفار من وجه العدال

ثبت بالادلة الواردة مجسرة الظنين لارتكبه جرم اعطاء شيك بدون رصيد المستند اليه لذلك نقرر مـ  
١٠-١٩٨٩ الحكم بحبس مدة سنة واحدة والرسوم وغرامة مئة دينار والرسوم حكما غيبيا قـ  
للامتـيراض والاستـفـاد



عمان : الاربعاء ٣ ربيع ثاني سنة ١٤١٠ هـ الموافق ١ تشرين ثاني سنة ١٩٨٩ م . العدد ٣٦٦١

## الفرس

## صفحة

٢١٨٢	قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٩ قانون رعاية المعوقين
٢١٨٦	✓ قانون مؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية
٢١٨٧	✓ قانون مؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الضريبة الاضائية
٢١٨٨	قانون مؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني
٢١٨٩	✓ قانون مؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات
٢١٩٢	قانون مؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة
٢١٩٣	✓ قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل
٢١٩٥	نظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ نظام تمثيل المؤسسة الاردنية للاستثمار في الشركات المساهمة
٢١٩٧	نظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٩ نظام اللوازم واشغال البنديات والجالس القروية
٢٢٠٩	نظام رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام التقاعد والضمم الاجتاعي للاطباء البيطريين
٢٢١٠	قرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ صادر عن وزير الزراعة
٢٢١٢	قرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

## نخس المحسن الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٩  
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على  
القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضعه موضع  
التنفيذ المؤقت وأضفته الى قوانين الدولة على  
أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده -

### قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٩ قانون رعاية المعوقين

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون رعاية المعوقين لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - سيكون للكلمات والمصطلحات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : -

الوزارة	:	وزارة التنمية الاجتماعية
الوزير	:	وزير التنمية الاجتماعية
المعوق	:	كل شخص مصاب بقصور كلي او جزئي في اي من حواسه او قدراته الجسمية او النفسية او العقلية الى المدى الذي يحد من امكانية التعلم او التأهيل او العمل بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثله من غير المعوقين .
المجلس	:	المجلس الوطني لرعاية المعوقين المؤلف وفقا لاحكام هذا القانون .
التربية الخاصة	:	الخدمات التربوية والتعليمية التي تقدم للمعوقين بهدف تلبية حاجاتهم وتنمية قدراتهم ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع .
التأهيل	:	الخدمات والانشطة التي تكن المعوق من ممارسة حياته بشكل افضل على المستويات الجسدية والاجتماعية والذهنية ، والنفسية والمهنية .

المادة ٣ - تعمل الوزارة بالتعاون مع الوزارات والادارات الحكومية وجميع الجهات ذات العلاقة برعاية وتعليم المعوقين على قيام هذه الجهات بتقديم خدماتها وبرامجها لرعاية المعوقين بما في ذلك ما يلي :

١ - توفير الوزارة الخدمات الخاصة بالمعوقين في مجالات الرعاية والمثلية والتعلم والتدريب والتأهيل والانشادات البيئية وتسهيل ايجاد فرص العمل للموهلين منهم كل حسب قدراته .

ب - توفر وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والوزارة الخدمات التربوية والتعليمية الخاصة بالمعوقين من خلال المدارس والمؤسسات والمراكز التربوية التابعة لها والمرخصة من قبلها .

ج - توفر وزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية ما يلي :

- ١ - الخدمات العلاجية والصحية والنفسية والبيئية الخاصة بالمعوقين .
- ٢ - خدمات التشخيص والتصنيف اللازمة لتحديد درجة اعانة المعوق بالتعاون مع الوزارة .
- ٣ - صرف بطاقات تأمين صحي مجانية للمعوقين بعد التشخيص والتصنيف اللازمين اللذين تجريهما لهذه الغاية .

المادة ٤ - تقوم الوزارة باثشاء المؤسسات التعليمية والمراكز التأهيلية لرعاية المعوقين وادارتها بالانفاق الى اصدار التراخيص اللازمة لمراكز ومؤسسات المعوقين التي يقيها القطاع الاهلي التطوعي والخاص وتتولى الاشراف عليها ودعمها وتقديم الخبرات الفنية اللازمة لها ومتابعة اوجه نشاطها وفق تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ٥ - ١ - تعفى من رسوم الجمارك والاستيراد من اية رسوم او ضرائب اخرى جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة والادوات والالات ووسائل النقل اللازمة لمدارس ومراكز ومؤسسات وبرامج المعوقين ووسائل النقل المخصصة لاعدادها خلافا لاستعمال الافراد المعوقين بقوصية من الوزارة ووفق الشروط التي يتفق عليها بين الوزارة ودائرة الجمارك العامة .

ب - تعفى مراكز ومؤسسات تنمية المعوقين من ضريبة الابنية والاراضي والمعارف على المعاملات التي تملكها وتستعملها لهذه الغاية واية ضرائب اخرى ومن الرسوم التي تقتطعها اية بلدية او مجلس قروي في المملكة بقوصية من الوزارة

المادة ٦ - ١ - يشكل مجلس يسمى ( المجلس الوطني لرعاية المعوقين ) برئاسة الوزير وعضوية كل من :

- |  |             |
|--|-------------|
| ١ - امين علم الوزارة   | نائب الرئيس |
| ٢ - امين علم وزارة العمل   | عضوا        |
| ٣ - امين علم وزارة التربية والتعليم  | عضوا        |
| ٤ - امين علم وزارة الصحة   | عضوا        |
| ٥ - امين علم وزارة التعليم العالي  | عضوا        |
| ٦ - ممثل عن وزارة الاعلام يسميه وزير الاعلام .   | عضوا        |
| ٧ - ممثل عن المؤسسة الطبية العلاجية يسميه مدير علم المؤسسة .                             | عضوا        |
| ٨ - ممثل عن صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني يسميه مجلس امان الصندوق . | عضوا        |
| ٩ - ممثل عن مجلس التنفيذ للاتحاد العام للجمعيات الخيرية يسميه المجلس التنفيذي .          | عضوا        |
| ١٠ - مدير التربية الخاصة في الوزارة  | عضوا ومقررا |
| ١١ - ممثل عن مراكز ومؤسسات القطاع الاهلي العاملة في مجال المعوقين يسميه الوزير .         | عضوا        |
| ١٢ - ممثل عن اولياء المعوقين يسميه الوزير .  | عضوا        |
| ١٣ - ممثل عن المعوقين يسميه الوزير   | عضوا        |

هكذا من الشاهل

ب - مجلس الوزراء ان يضم الى عضوية المجلس اي شخصية اردنية علملة في حفل رعية المعوقين .

ج - يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيبه ويكون اجتماع المجلس قانونيا بحضور اكثرية اعضاءه وتتخذ القرارات فيه بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة ٧ - يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

١ - رسم السياسة العامة لرعية المعوقين .

ب - وضع خطة وطنية للوتالية من حدوث الاعاقات وتخفيف حدتها والعمل على منسح تفاتها .

ج - قبول الاعانات والتبرعات والمساهمات لدعم مشاريع المجلس وانشطته على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كانت هذه الاعانات والتبرعات من مصادر خارجية .

د - اقتراح مشاريع الانظمة الخاصة بالمعوقين واللازمة لتطبيق احكام هذا القانون .

هـ - وضع التعليمات التنفيذية والتنظيمية الداخلية للشروعات والبرامج الادارية والتربوية والتاهيلية اللازمة لتطبيق احكام هذا القانون والانظمة المصادرة بهويجه .

المادة ٨ - يترتب على الجهات المعنية عند اقامة الابنية الرسمية والعلمة وفتح الطرق توفير المسارب الخاصة والتجهيزات والمعينات اللازمة لاستخدام المعوقين مما يسهل حركتهم في الحياة العامة .

المادة ٩ - للمعوق الحق في العمل والاستخدام بهـ ليتناسب مع مؤهلاته وقدراته واستعداداته .

المادة ١٠ - تنشأ المؤسسات والراكز الخاصة برعية المعوقين ، الاهلية والاجنبية بموجب ترخيص يصدره الوزير ، ويكون هذا الترخيص مؤقتا اودائما وفق التعليمات التي يصدرها الوزير لهـذه الفليسة .

ب - يعتبر الترخيص المؤقت او الدائم الصادر عن الوزير قبل نفاذ هذا القانون كانه صادر بمقتضاه .

المادة ١١ - اذا خلفت اية مؤسسة او مركز من مؤسسات او مراكز رعية المعوقين اي حكم من احكام هذا القانون ، او اي نظم صادر بمقتضاه فينذرها الوزير لازالة هذه المخالفة خلال المدة التي يحددها لها ، واذا لم تتم بزالة اسباب المخالفة خلال تلك المدة او استمرت المخالفة او تكررت للوزير اغلاق المؤسسة للمدة التي يراها مناسبة او الغاء ترخيصها نهائيا .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٠-١-١٩٨١

وزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاسلامية د. الشيخ عبدالمعز الخطيب	وزير الشؤون وزير التربية والتعليم ابراهيم ايوب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة سالم مساعودة
وزير الشباب د. موسى خليفات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف هبدان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد
وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير التربية والتعليم د. عدنان يفران	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير السياحة وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين
وزير النقل والاتصالات وزير الاشغال المعلمه والاسكان بالوكالة المهندس حكمت خباش	وزير الصناعة والتجارة وزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة زياد عنساب	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي
وزير الزراعة وزير التخطيط بالوكالة د. بسام السكاك	وزير العمل د. جمال البدور	وزير العدل راتب الوزني
		وزير المالية باسل جردانه

هكذا من الأشهر



وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٩

قانون مؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٩

المادة ٢ - تعدل المادة ١٣٨ من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

ثانياً : بإضافة الفقرة ب التالية إليها :ـ

. 1989-1.-17

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	وزير التكوين	وزير الاعمال والشؤون والمقدرات الاساسية
وزير الدفاع	وزير الداخلية	ابراهيم ايوب	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
الشيخ زيد بن شمس	مسلم مساعدا		

وزير الشؤون البلدية والريفية والبيئة  
يوسف حمدان

وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم بوزارة  
د. ناصر الدين الأسد

وزير الصحة والتنمية الاجتماعية  
د. زهير ملحس

وزير المياه والري  
 وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
 وزير الخارجية بـالوكالة  
 إبراهيم عز الدين  
 وزير السياحة  
 والأفكار  
 نبالة حكمت  
 وزير الشباب  
 فهد محمد صالح الكيلاني

وزير النقل والاتصالات ووزير الأشغال  
العامة والإسكان بالوكالة  
المهندس حكمت خمياش

وزير الزراعة، ووزير التخطيط ووزير الماشية	وزير العمل	وزير العدل	نصوح المجالي
---	------------	------------	--------------

جمال البدور      راتب الوزني      باسل جردانه

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢١

قانون مؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩

المادة ٢ - تعدل المادة ٦ من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

ثانيا : بإلغاء نص الفقرة ب منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

1989-1.21

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	وزير التعمين	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية
وزير الدفاع	وزير الداخلية	ابراهيم ايوب	د. الشيخ متايعزير الخطاط
الشيخ زيد بن تاسكر	مسلم مساعدا		

وزير التعليم العالي ووزير  
التربية والتعليم بالوكالة  
د. محمد العبد

وزير الطاقة والثروة المعدنية  
وزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة  
د. هشام الخطيب

وزير الصحة  
والنظافة الاجتماعية  
د. زهير ملحمي

وزير السياحة والآثار  
وزير الشباب والقوية والبيئة  
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
ووزير الخارجية بالوكالة  
د. ناصف الدين الملاح  
د. عوض خليفات  
يوسف حداد

وزير المياه والري ووزير النقل والانصافات بوزارة الهندسة محمد صالح التكتلاوي	وزير الثقافة والاعلام " " "	ابراهيم عز الدين
		وزير الصناعة والتجارة وموانئ العمل بالوكالة

وزير الخارجية	نصوح الجاسي	وزير العدل	وزير المالية
وزير الزراعة	وزير التخطيط	ياسر حريانه	

د. بسام الساکت      زیاد فريز      راتب الوركي      بسام جريدي

## نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ، والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١-١٠-١٩٨٩ .

المادة ٢ - تعدل المادة ٤٣ من القانون الاصلي باضافة الفقرة هـ التالية اليها : -

هـ - اذا لم يحدد البنك المركزي معدلات الفوائد والعمولات على الوجه المنصوص عليه في الفقرات ١ ، ب ، ج من هذه المادة او القساي امر كل نقد أصدره بذلك ، فليبنوك المرخصة والشركات المالية ان تقتضى من عملاتها الفوائد والعمولات وان تدفع الفوائد لعملاتها دون التقييد بالحدود التي ينص عليها اي قانون او نظم للمراجعة او الفوائد وذلك وفقا للعمليات التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي .

١٤-١-١٩٨٩ .

## الحسين بن طلال

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة د. عوض خليفات	وزير الشباب	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة سالم مساعده	وزير التعليم العالي والتربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة د. يوسف همدان	وزير التعليم العالي والتربية والتعليم بالوكالة د. عوض خليفات	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة سالم مساعده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير النقل والاتصالات المعلمه والاسكان بالوكالة المهندس حكمت خماسي	وزير الزراعة وزير التخطيط بالوكالة د. بسام السكاك	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة د. يوسف همدان	وزير التعليم العالي والتربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة د. يوسف همدان	وزير التعليم العالي والتربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة سالم مساعده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب

## نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١-١٠-١٩٨٩ .

المادة ٢ - يلغى جدول رسوم الطوابع رقم ١ الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالجدول المرفق التالي:

المادة ٣ - يلغى نص البند ١١ من جدول الاعفاء من رسوم طوابع الواردات رقم ٢ الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

١١- تذاكر الدخول الى امكن اللبو العلبة عندما تضم فيها حفلات من قبل المؤسسات الخيرية او الدينية او النوادي الرياضية ولتتمتعها الخاصة كليا شريطة ان تصدر شهادة بذلك من المحافظ او المتصرف او مدير القضاء الذي تقسم فيه على ان لا يسمح لهذه الجهات باقتناء اكثر من حفلتين في السنة الواحدة ، اما اذا زاد عدد الحفلات عن ذلك فتكون تذاكر الدخول تابعة للرسوم المنصوص عليه في الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون .

٢١-١-١٩٨٩ .

## الحسين بن طلال

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير التعليم العالي والتربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة د. يوسف همدان	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة سالم مساعده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة وزير التخطيط بالوكالة د. بسام السكاك	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة د. يوسف همدان	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة سالم مساعده

هكذا من الأشهر

## جدول رقم ١ -

## رسوم الطوابع

أولا : النسبة : ١ - العقود والكتابات وبوالص الشحن للمستوردات وسندات السحب والتبيلات وعقود البيع والرهن المتلفة بالاموال المنقولة وسندات التعهد وعقود الاجار والتاجر الفرعي وتحويلها وقرارات المحكمين الذين لم يعينوا من قبل المحكمة وتأمين اي ملك او حق منفعه او قبية بدل الاجرة السنوية او تقدير قيمة اي هدم او تعمير في بناء او انشاء او تقدير نفقات العمل والتملن المواد المستعملة وفقا لما يلي :-

فلس دينار	
٥٠	المبلغ التي لا تتل عن دينار واحد ولا تزيد على عشرة دنائير .
١٠٠	المبلغ التي تزيد على ١٠ دنائير ولا تتجاوز ٢٠ دينار .
١٥٠	المبلغ التي تزيد على ٢٠ دينار ولا تتجاوز ٣٠ دينار .
٢٠٠	المبلغ التي تزيد على ٣٠ دينار ولا تتجاوز ٤٠ دينار .
٢٥٠	المبلغ التي تزيد على ٤٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠ دينار .
٣٠٠	المبلغ التي تزيد على مائة دينار يستوفى عن كل مائة دينار او اي كسر منها .
٥٠٠	٢ - بوالص التأمين على الحياة حسب قسط التأمين السنوي وبوالص التأمين الاخرى حسب قسط التأمين المستحق بالنسبة التالية :-
٥٠٠	قيمة القسط اندي لا يزيد عن ٥٠ دينار .
١٠٠٠	قيمة القسط الذي يزيد على ٥٠ دينار ولا يتجاوز ١٠٠ دينار .
١٠٠٠	الاقساط التي تزيد قيمتها على ١٠٠ دينار يستوفى عن كل مائة دينار او اي كسر منها .
١٠٠٠	٣ - ا - قبية مستندات الصرف عند صرفها نقدا او الشيكات الصادرة عن دوائر الحكومة او البلديات والمؤسسات الرسمية ، باستثناء مستندات الرواتب والعلاوات والميلومات والاجور الاصلية واحصوالمعممال :-
٥٠	اذا كتلت القيمة لا تتل عن دينار واحد ولا تتجاوز عشرة دنائير .
١٠٠	اذا كتلت القيمة تزيد على ١٠ دنائير ولا تتجاوز مائة دينار .
٢٠٠	اذا كتلت القيمة تزيد على ١٠٠ دينار ولا تتجاوز ٥٠٠ دينار .
٦٠٠	اذا كتلت القيمة تزيد على ٥٠٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠٠ دينار .
٥٠٠	اذا كتلت القيمة تزيد على الف دينار فيستوفى عن كل الف او اي كسر منها .
٥٠٠	ب - لاتسري احكام الفقرة ١ - اعلاه على ما يصرف للموظفين من رواتب وعلاوات واجور مساهمي واجور اضافية كما لاتسري على اجور العمال والاستحقاقات التي تصرف وفقا لاحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري والتعويضات المتعلقة بعلاوات غلاء المعيشة للمتقاعدين .
٥٠٠	٤ - تذاكر وطاقات الدخول الى أماكن اللهو والحفلات :-
٥٠٠	يستوفى عن كل تذكرة او بطاقة ما نسبته ٢٠٪ من قيمتها .
٥٠٠	كل تذكرة او بطاقة يتم توزيعها ولا يذكر عليها مبلغ يتم احتساب رسوم الطوابع على اساس اعلى قيمة تذكرة او بطاقة .
٥٠٠	٥ - اسناد التصرف والتسجيل :-
٥٠٠	تستوفى رسوم الطوابع على اسناد التصرف في الاموال غير المنقولة وفقا لما يلي :

فلس دينار	
١٠٠	اذا كتلت قيمة الاموال غير المنقولة لاتتجاوز مائة دينار .
١٥٠	اذا زادت على عشرين دينارا ولم تتجاوز ٥٠ دينار .
٢٠٠	اذا زادت على خمسين دينارا ولم تتجاوز ١٠٠ دينار .
٥٠٠	اذا زادت على مائة دينار ولم تتجاوز ٥٠٠ دينار .
١٠٠٠	من كل ٥٠٠ دينار او اي كسر منها .

## ٦ - الشراء المباشر او التزيم :

الشراء المباشر او التزيم الذي يقع من قبل الحكومة او المؤسسات العمومية او البلديات او الشركات المساهمة العمومية والمطارات وقوائم المزايدة او المناقصات العلنية او بالظرف المختوم التي تم عليها الاحالة القطعية ، واذا افتقرت اي من هذه الحالات بمقد او اتفاق خطي فلا يعتبر ذلك العقد او الاتفاق معاملة مستقلة تستوجب استيفاء رسم ثاني عنها ، وانها يعتبر العقد او الاتفاق جزءا منها لهذه الحالات :

فلس دينار	
٣٠٠	اذا كتلت القيمة تزيد على ٢٥ دينارا ولا تتجاوز ٥٠ دينار .
٤٠٠	اذا كتلت القيمة تزيد على ٥٠ دينارا ولا تتجاوز ١٠٠ دينار .
٦٠٠	اذا كتلت القيمة تزيد على ١٠٠ دينار يستوفى عن كل ١٠٠ دينار او اي كسر منها .

وفي الحالات التي تكون فيها قيمة المطاغير معروفة تقدر لجنة المطايعات القيمة وتستوفى الرسوم حسب هذا التقدير .

## ثانيا : المتطوعة

## فلس دينار

٥٠٠	١ - وثائق الاتفاق والعقود والكتابات واسناد التعهد التي لم يذكر فيها مبلغ محدد
٥٠٠	٢ - الشيكات المسحوبة على حسابات الشركات والمؤسسات العمومية .
٥٠٠	٣ - بوليصة شحن الصادرات .
١٥٠	٤ - الشهادة الصادرة عن اية دائرة رسمية او امانة عمان الكبرى او اية بلدية او مؤسسة رسمية او شركة مساهمة والشهادة التي يبرزها اي شخص لهذه الجهات في المبثكة الا اذا كتلت هذه الشهادة خاضعة لرسم بموجب اي قانون او نظام اخر .
٥٠	٥ - المطالبات او الفواتير التي تقدم للدوائر او المؤسسات الرسمية او لامة عمان الكبرى او البلدية او اشركات المساهمة العمومية في المملكة والتي لا تتل قيمتها عن دينار واحد .
١٠٠	٦ - الاستدعاءات او المضبط التي ترسل برقيا او بابه طريقة في داخل المملكة الى الدوائر او المؤسسات الرسمية او لامة عمان الكبرى او اية بلدية .
٥٠٠	٧ - الوكالات
٥٠٠	١ - الوكالة الخاصة والوكالة بقبض اي مبلغ من النقود .
٥٠٠	٢ - الوكالة العمومية .
٥٠٠	٨ - الايصال المعطى مقابل دفع اي مبلغ من المال قدره دينار واحد او اكثر .
٥٠٠	٩ - نسخة او خلاصة من وثيقة او سجل رسمي .
٥٠٠	١٠ - يستوفى عن النسخة الثانية من وثيقة تلبية لرسوم الطوابع نفس الرسم الذي يستوفى عن النسخة الاصلية على ان لا يزيد على دينارين ( ) .
٥٠	١١ - النسخة المصدقة او القيد المأخوذ من سجل المواليد او الموديات او الزواج او الوفاة او الدفن .
٥٠٠	١٢ - البيان الجبركي .
٢٠٠	١٣ - ا - بيان النافل ( المنقستو ) . وهو الكشف الذي يقدمه النافل وبين فيه مغدرات واوزان ومحتويات البضاعة التي تدخل المملكة لتصل للجبركي .
١٥٠	ب - الكشف الفرعي الذي ينظم من قبل السلطات الجبركية في مراكز الحدود عند تحويل البضاعة من مركز الى اخر داخل المملكة .
٥٠٠	١٤ - المستندات التي ينظمها كاتب العدل او يصدقها بها كان نوعها .
٥٠٠	١٥ - تصاريح الادخال المؤقت التي تمنحها السلطات الجبركية للسيارات الاجنبية .
٥٠٠	١٦ - شهادات المنشأ التي تصدر عن غرف التجارة او الصناعة او اي جهة مؤهلة اخرى .



## نخري الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٩  
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضلفته الى قوانين الدولة على اسس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ينقضى نص المادة ٥ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥ -

١ - رئيس الوزراء ان يفوض ايا من نوابه او اي وزير من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ممارسة اي صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظم باستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى احكام الدستور .  
ب - يمارس نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها في حالة غيابه عن المملكة واذا كان لرئيس الوزراء اكثر من نائب واحد فيمارس صلاحياته تلك نائبه اندي يسميه لهذه الغاية .

١٧-١-١٩٨٩ .

## الحسين بن طلال

وزير الاوقاف والشؤون والقضايا الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير المياه والري	المهندس محمد صالح الكيلاني
وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاكرار ينال حكمت	وزير النقل والاتصالات ووزير العمله والاسكان بالوكالة المهندس حكمت خماس
وزير الصحة والتنشيط الاجتماعية د. زهير ملهس	وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي	وزير الزراعة ووزير التخطيط بالوكالة د. بشام السلاكت
وزير الداخلية ووزير الدفاع الشريف زيد بن سكر	وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير المالية وزير العدل راتب الوزني	وزير العمل د. جمال البدر

## نخري الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٩  
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضلفته الى قوانين الدولة على اسس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به اعتبارا من ١-١١-١٩٨٩ .

المادة ٢ - يلغى نص البند ١١ من الفقرة (ا) من المادة ٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :  
١١ - الارباح الراسمالية وتعتبر الارباح الناتجة عن شراء الاراضي والمعارات والاسهم والسندات ويبيعها من الارباح الراسمالية باستثناء الارباح الناتجة عن امتياز تجارة الاراضي والمعارات المتأقية عن بيع اراض وعقارات تم شراؤها او المبالغة في انشائها بعد نفاذ هذا القانون .

المادة ٣ - تعدل المادة ١٣ من القانون الاصلي باضافة الفقرة و التالية اليها :  
و - يتمتع الشخص الطبيعي بنصف الاعفاءات التي يستحقها بموجب الفقرات ا ، ب ، ج ، د من هذه المادة اذا زاد دخله الخاضع للضريبة على ١٠٠٠٠ دينار في السنة وذلك قبل تنزيل الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ١٤ من هذا القانون .

المادة ٤ - تعدل المادة ١٤ من القانون الاصلي على النحو التالي :

اولا : يلغى نص الفقرة ١ - منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

١ - يعفى من الضريبة ٥٠٪ من الرواتب والاجور والمكافآت والخمصص التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العلمية والسلطات المحلية للمعلمين لديها على ان لا يقل المبلغ المعفى عن ١٠٠٠ دينار ولا يزيد على ٣٦٠٠ دينار في السنة .

ثانيا : يلغى نص الفقرة ب منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ب - يعفى من الضريبة ٢٥٪ من الرواتب والاجور والمكافآت والخمصص التي يتقاضاها المعلمون من غير الجهات المنصوص عليها في الفقرة ١ - من هذه المادة على ان لا يقل المبلغ المعفى عن ١٠٠٠ دينار ولا يزيد على ٣٦٠٠ دينار في السنة .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ١٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

ب - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :  
١ - ٤٠٪ للشركات المساهمة انعملة والخصومية وللشركات العائلية غير المقيمة باستثناء الشركات المساهمة المنصوص عليها في البندين ٢ و ٣ من هذه الفقرة .

٢ - ٥٠٪ للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة .

٣ - ٥٥٪ للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصومية .  
ويشترط في كل الاحوال ان لا تقل الضريبة المستوفاة قبل اجراء اي تقاسم من اي نوع من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب البندين ٢ و ٣ من هذه الفقرة عن ٢٥ / من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات قبل اجراء اي تخصيصات او توزيعات منه مع عدم الاخلال باحكام المادة ١٠ من هذا القانون .

هذا من الأصول





المادة ٧ - تنتفع المؤسسة حسبها خلاصا باسم (المؤسسة الأردنية للاستثمار) لدى أحد البنوك أو المؤسسات المالية ويترتب على الشركات التي تساهم فيها تحويل المكلفات السنوية التي يستحقها ممثلو المؤسسة في مجلس إدارتها إلى هذا الحساب .

المادة ٨ - تتولى المؤسسة توزيع المكلفات السنوية المتجمعة في الحساب المنصوص عليه في المادة ٧ من هذا النظام على ممثليها سنويا وفق الاسس التي يضعها المجلس لهذه الغاية وبما يتفق مع الاحكام المنصوص عليها في قانون الشركات ونظام الخدمة المدنية المعمول بهما .

المادة ٩ - للمجلس ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام بما لا يتعارض مع احكامه او تخالفها .

المادة ١٠ - يلغى (نظم تمثيل الحكومة في مجلس ادارة الشركات المساهمة) رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ .

١٧-١-١٩٨٩

### الحسين بن طلال

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير التموين ابراهيم ايوب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ زيد بن شاكور
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الاسد	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملهس	
وزير المياه والري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عسر الدين	وزير السياحة والاثر ينال حكمت	وزير الشباب د. عوض خليفات
المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير النقل والاتصالات ووزير الاشغال العمله والاسكان بالوكالة المهندس حكمت خماس	وزير الصناعة والتجارة ووزير الطاقة والقوة المدنية بالوكالة زياد عساف	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي
وزير الزراعة ووزير التخطيط بالوكالة د. بسام السكاك	وزير العمل د. جمال البدور	وزير العدل راتب الوزني	وزير المالية باسل جردانه

### نعم الحسين لله ملكا لله الملك لله قسما لله شتمه

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٩  
نأمر بوضع النظم الآتي : -

نظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٩

نظام اللوازم واشغال البلديات والمجالس القروية

صادر بمقتضى المادة ٥٩ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٢ من قانون ادارة القرى  
رقم ٥ لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - يسمى هذا النظم (نظم اللوازم واشغال البلديات والمجالس القروية لسنة ١٩٨٩) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظم المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

السوزارة	: وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الوزير	: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الحاكم الاداري	: المحافظ او متصرف اللواء او مدير القضاء الذي تقع البلدية في منطقتيه .
المديرية	: مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة في المحافظة او اللواء .
البلدية	: اي بلدية او مجلس قروي او مجلس الخدمات المشترك باستثناء امارة عمان الكبرى .
المجلس	: مجلس البلدية او لجنة البلدية او المجلس القروي او مجلس الخدمات المشترك باستثناء مجلس امارة عمان الكبرى .
الرئيس	: رئيس المجلس
المدير	: مدير البلدية
اللوازم	: الاموال المنقولة اللازمة للبلدية والتأمين عليها وصيقلتها وكذلك الخدمات التي تحتاج البلدية اليها .
الاشغال	: انشاء الابنية والطرق والمنشآت الاخرى والمشاريع الهندسية يختلف انواعها وصيقلتها ، بما في ذلك شراء المواد والتجهيزات والمعدات ومركبات الاشغال والابنية والطرق الهندسية الخاصة بهذه الاشغال او اللازمة لدراساتها وتشغيلها ومتابعة تنفيذها والاشراف عليها واستجلاها ونقلها وتسليمها .

كلد من الأشغال

الخدمات الفنية : الدراسات والتصميم الهندسية والفنية للاشغال والمشاريع والاشراف على تنفيذها وتشغيلها وكل ما يلزم لذلك من اجهزة ومواد ولوازم واعمال بها في ذلك الفحوص المخبرية والميدانية واعمال المساحة واي استشارات فنية او هندسية تتعلق بالاشغال .

المقاول : اي شخص طبيعي او معنوي يتعاقد مع البلدية لتنفيذ اشغالها وتوريد لوازمها .

المستشار : اي شخص طبيعي او معنوي يقوم بتقديم الخدمات الفنية.

### الباب الاول اللائحة الفصل الاول الشراء

المادة ٢ - لوائح تطبيق احكام هذا النظم المتعلقة باللائحة تصنف البلديات الى الفئات التالية : -

الفئة الاولى : وتشمل البلديات في مراكز المحظلات والاولية .

الفئة الثانية : وتشمل البلديات في باقي انحاء المملكة ومجلس الخدمات المشتركة .

الفئة الثالثة : وتشمل المجالس القروية .

المادة ٤ - لا تباع اي عملية لشراء لوازم تزيد قيمتها المقدرة على مئتي دينار في بلديات الفئة الاولى وعلى مائة دينار في بلديات الفئة الثانية الا بموجب طلب بذلك صادر عن الرئيس يتضمن وصفا وافيا للوازم المطلوب شراؤها وقيمتها وكيفية ومواصفاتها كلفة دقيقة وواضحة لها مع بيان طريقة تعميلها وتغليفها او حزمها .

المادة ٥ - يقدم طلب شراء اللوازم الى الجهة المختصة قبل مدة تكفي لاتمام عملية الشراء والتوريد ولا ينظر في اي طلب يعطى صفة الاستعجال الا اذا كانت هذه الصلة ناشئة عن حاجة طارئة يصعب توقيتها او التنبؤ بها .

المادة ٦ - يطبق مبدأ المنافسة بين المتنافسين او الباعين في جميع عمليات الشراء على ان تراعى جودة اللوازم المراد شراؤها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة والحصول عليها بففضل الاسعار والشروط لصلح البلديات .

المادة ٧ - يحظر تجزئة اللوازم المتشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

المادة ٨ - يتم شراء اللوازم من طريق طرح عطاء على انه يجوز للجهة المختصة شراء اللوازم بموافقة الوزير بلخدي الطريقتين التاليتين : -

- ١ - من طريق الشراء المباشر وذلك في اي من الحالات التالية : -
- ١ - اذا كان شراء اللوازم سيتم من مؤسسات رسمية .
- ٢ - اذا كانت اسعار اللوازم محددة من قبل السلطات الرسمية المختصة .
- ٣ - اذا كان من غير الممكن شراء اللوازم الا من مصدر واحد فقط .
- ٤ - اذا وجد نص قانوني او اتفاقية دولية توجب شراء اللوازم مباشرة .

ب - من طريق استدراج العروض وذلك في اي من الحالات التالية : -

- ١ - شراء لوازم تقتضيها مواجهة خلقة عمل طارئة .
- ٢ - وجوب ضرورة عاجلة لاتساع لاجراءات طرح عطاء .
- ٣ - شراء خدمات مهنية او فكرية ذات طبيعة خاصة .
- ٤ - شراء قطع تبديلية او اجزاء مكينة .
- ٥ - اذا كانت قيمة اللوازم لاتتجاوز ٥٠٠٠ خمسة الاف دينار .
- ٦ - اذا كان الشراء سيتم خارج المملكة وفقا لاحكام هذا النظم .
- ٧ - اذا طرح عطاء ولم يقدم له عطاء منسب من العروض او اذا كانت الاسعار فيها غير معقولة او لم يكن بالامكان الحصول على كمية اللوازم المراد شراؤها بكميلها عن طريق العطاء .
- ٨ - شراء خدمات تشتغل على اعمال صيانة او تصليح او استبدال او محص دون ان يكون حجم الخدمات معلوما عند الشراء .
- ٩ - عند النظر في توحيد الصنف او التقليل من التنوع او لغرض التوفير في اقتناء القطع التبديلية .

المادة ٩ - يتم شراء اللوازم بلشراء المباشر او باستدراج العروض في الحالات المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا النظم وفقا للصلاحيات التالية : -

اولا : بلديات الفئة الاولى : -

- ١ - الشراء المباشر
- ١ - بقرار من الرئيس اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد عن ٢٠٠ مئتي دينار .
- ٢ - بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة مشريات خاصة يؤلفها المجلس من ثلاثة من موظفي البلدية اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد عن ٥٠٠ خمسة الاف دينار .
- ٣ - بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة عطاءات البلدية اذا زادت قيمة اللوازم على ٥٠٠ خمسة الاف دينار شريطة مصادقة الوزير على ذلك .

ب - الشراء عن طريق استدراج العروض

- ١ - بقرار من الرئيس بناء على تنسيب لجنة مشريات خاصة يؤلفها المجلس من ثلاثة من موظفي البلدية اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد عن ١٠٠٠ الف دينار .
- ٢ - بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة عطاءات البلدية اذا زادت قيمة اللوازم على ١٠٠٠ الف دينار ولا تتجاوز الخمسة الاف دينار .
- ٣ - بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة عطاءات البلدية اذا زادت قيمة اللوازم على ٥٠٠ خمسة الاف دينار شريطة مصادقة الوزير على ذلك .

ثانيا : بلديات الفئة الثانية : -

- ١ - الشراء المباشر
- ١ - بقرار من الرئيس اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد عن ١٠٠ مائة دينار .
- ٢ - بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة مشريات خاصة يؤلفها المجلس من ثلاثة من موظفي البلدية اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد عن ٢٠٠٠ ثلاثة الاف دينار .
- ٣ - بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة عطاءات البلدية اذا زادت قيمة اللوازم على ٢٠٠٠ ثلاثة الاف دينار شريطة مصادقة الوزير على ذلك .

ب - الشراء عن طريق استدراج العروض

- ١ - بقرار من الرئيس بناء على تنسيب لجنة مشريات خاصة يؤلفها المجلس من ثلاثة من موظفي البلدية اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد عن ٥٠٠ خمسة الاف دينار .
- ٢ - بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة عطاءات البلدية اذا زادت قيمة اللوازم على ٥٠٠ خمسة الاف دينار ولا تتجاوز الثلاثة الاف دينار وفي حالة تجاوز هذا المبلغ تشترط مصادقة الوزير على ذلك .

المادة ١٠ - باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادتين ٨ و ٩ من هذا النظام تتولى لجنة عطاءات البلدية شراء اللوازم عن طريق طرح عطاء وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ١١ - تحدد إجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها ومواعيد تقديم العروض وطريقة دراستها وإحالة العطاءات والضمائم الواجب توفرها في الملتصقين وفي عروضهم بموجب تعليمات يصدرها الوزير وتنتشر في الجريدة الرسمية وترفق في كل دعوة عطاء تطرحه البلدية وتعتبر جزءاً من شروطه .

المادة ١٢ - يطرح الرئيس كل عطاء ويحدد ثمناً للدعوة للاشتراك فيه يتناسب مع نفقات أعداد وطباعة الدعوة والوثائق المحقة بها وقيمة العطاء على أنه يجوز للرئيس توزيع الدعوة مجاناً على الملتصقين والمحققات التجارية الأجنبية والشركات الأجنبية غير المقيمة في المملكة التي تطلبها أو يرى توجيهها لها

المادة ١٣ - ١ - يشكل المجلس من بين أعضائه لجنة تعرف بلسم - لجنة عطاءات البلدية - تتألف من عدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة ويعين المجلس من بينهم رئيساً لها ونائباً للرئيس ويعين الرئيس أحد موظفي البلدية أمين سر للجنة وذلك في البلديات التي ليس لها مدير .

ب - تعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسها ويكون أي اجتماع تعقده قانونياً بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة أو نائبه في حصة غيابه واحداً منهم وتصدر قراراتها بأبواب الإجماع أو بأكثرية أعضائها وتصبح قطعية بعد تصديقها على النحو التالي : -

بالنسبة لبلديات الفئة الأولى والثانية :-

١ - بقرار من الرئيس إذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد عن ٣.٠٠٠ ثلاثة آلاف دينار لبلديات الفئة الأولى و ١٥٠٠ الف وخمسة مائة دينار لبلديات الفئة الثانية .

٢ - بقرار من المجلس إذا كانت قيمة اللوازم تزيد على ٣.٠٠٠ ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد عن ١٠.٠٠٠ عشرة آلاف دينار لبلديات الفئة الأولى وإذا كانت قيمة اللوازم تزيد على ١٥٠٠ ألف وخمسة مائة دينار ولا تزيد عن ٥.٠٠٠ خمسة آلاف دينار لبلديات الفئة الثانية .

٣ - بقرار من المجلس ومصادقة الوزير إذا زادت قيمة اللوازم على ١٠.٠٠٠ عشرة آلاف دينار بالنسبة لبلديات الفئة الأولى و ٥.٠٠٠ خمسة آلاف دينار بالنسبة لبلديات الفئة الثانية .

المادة ١٤ - اللجنة عطاءات البلدية الاستعانة بالخبراء والفنيين للاستشارة في أي موضوع مطروح عليها دون أن يكون لأي منهم حق التصويت على قراراتها .

المادة ١٥ - ١ - يتم شراء لوازم بلديات الفئة الثالثة سواء أكلن بطريقة الشراء المباشر أو استدراج العروض أو طرح العطاءات بقرار من المجلس وموافقة الحاكم الإداري بناء على تنصيب لجنة عطاءات البلدية بمشاركة مندوب عن المديرية يعينه مدير المديرية المختص إذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد عن ٣.٠٠٠ ثلاثة آلاف دينار وبمصادقة من الوزير إذا زادت على هذه القيمة .

ب - تطبق نفس الأحكام والإجراءات الخاصة بلجنة العطاءات المنصوص عليها في هذا النظام عند طرح العطاءات الخاصة ببلديات الفئة الثالثة .

المادة ١٦ - للمجلس بموافقة الوزير أن يعهد إلى لجنة بشرية خاصة بشراء أي لوازم تطلبها من الحالات التي يعذر أو يصعب فيها على اللجنة القيام بعملية وذلك ضمن الشروط والصلاحيات التي تفول إليها .

المادة ١٧ - ١ - يجوز شراء اللوازم من الخارج بأي من الحالتين التاليين :-

١ - إذا لم تتوفر اللوازم المراد شراؤها في المملكة .

٢ - إذا رأى المجلس أن شراء اللوازم من خارج المملكة بشراء يعود بالنفع على البلدية .

ب - للوزير بناء على تنصيب المجلس الموافقة على إيفاد عضو مجلس وموظف أو أكثر من موظفي البلدية أو الوزارة إلى خارج المملكة لشراء اللوازم في أي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة ١ - من هذه المادة شريطة أن يشترك في عملية الشراء موظف أو أكثر من موظفي البعثة الأردنية في الدولة التي يسراد شراء اللوازم منها يعينه رئيس البعثة .

المادة ١٨ - يتولى الرئيس أو نائبه في حالة غيابه التوقيع على اتفاقيات توريد اللوازم مع المتهدين نيابة عن البلدية تنفيذاً للقرارات الصادرة عن المجلس بعد موافقة الجهة صاحبة الصلاحية بتصديق قرار الأحكام .

### القسم الثاني

#### استلام اللوازم وإدخالها في القيود

المادة ١٩ - تشحن اللوازم التي تم شراؤها للبلدية بمقتضى أحكام هذا النظام من خارج المملكة باسم البلدية

المادة ٢٠ - ١ - تشكل في البلدية لجنة أو أكثر تتألف من ثلاثة من موظفيها يعينهم المجلس وتطابق بها مهمة استلام اللوازم التي ترد للبلدية من المتهدين وتزيد قيمتها على مئتي دينار وذلك بعد التثبت من مطابقتها للمواصفات والشروط المقررة في العطاءات والاتفاقيات وعقود الشراء المبرمة بشأنها .

ب - على لجنة استلام اللوازم في البلدية تنظيم ضبط بشأن اللوازم الواردة إليها ، وذلك خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ توريدها ، يتضمن قبول اللوازم إذا كانت موافقة للمواصفات والشروط المقررة أو رفض استلامها إذا كانت مخالفة لتلك المواصفات والشروط وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضريبية في حالة مخالفة أحكام هذه الفقرة ويتسلم الضبط من عدد مناسب من النسخ تسلم إحداها لمورد اللوازم .

ج - إذا قررت لجنة استلام اللوازم رفض استلام اللوازم الواردة لمخالفتها للمواصفات والشروط المقررة للمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار اللجنة إلى الجهة التي أصدرت قرار شراء اللوازم خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسلم التعهد نسخة الضبط ، ويكون قرار تلك الجهة في قبول استلام اللوازم أو رفض استلامها قطعياً .

د - تعتبر اللوازم الواردة للبلدية قبل قبولها وفقاً بحكم الإملاء ، وأما اللوازم التي تم رفض استلامها لمخالفتها للمواصفات والشروط المقررة فيكون بقاؤها في مستودعات البلدية أو في أي مكان تابع لها على مسؤولية موردها ولا يجوز استعمال أي جزء من اللوازم قبل قبولها أو بعد رفض استلامها أو صرفها أو التصرف بها بأي صورة من الصور ، وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضريبية لأي موظف يخالف أحكام هذه الفقرة وعلى المتعهد نقل اللوازم المرغوضه من مستودعات البلدية فور رفضها أو خلال المدة التي يعينها الرئيس إذا تخلف عن ذلك ، ويلتزم بدفع الأجر الذي يجدها الرئيس عن كل يوم يزيد عن المدة المعينة .

المادة ٢١ - يجري استلام مواد المساعدات والهبات المقدمة للبلدية بمطابقتها على كشف الشحن أو أية وثيقة أخرى تبين مواصفات تلك المواد وكيفية إجراء إدخالها في القيود وفق الأصول المتبعة في إدخال اللوازم المستوردة .

المادة ٢٢ - ١ - يجري إدخال اللوازم في قيود المستودع بعد استلامها من قبل لجنة الاستلام مباشرة على أن تكون معززة بالوثائق التالية :-

١ - مستندات الإدخال .

٢ - ضبط لجنة الاستلام أو ( طلب المشتري المحلي ) .

٣ - الفاتورة أو بوليصة الشحن .

ب - تعزل مستندات أخراج اللوازم المتولدة من مستودع آخر بمستندات إدخال من المستودع الذي نقلت إليه تلك اللوازم .

ج - تسلم اللوازم المحولة أو الممنوعة إلى المستودع بموجب مستند إدخال يبين فيه رقم مستند أخراج اللوازم الأصلية التي استعملت في عملية التصنيع أو التحويل .

هذا من الأعمال



المادة ٢٣- تنقيد اللوازم الزائدة على ارصدة السجل او القطع او الاجزاء المستخرجة من لوازم جرى شطبها عهدة في قيود اللوازم حسب الاصول .

المادة ٢٤- تمسك كل بلدية القيود والسجلات والبطاقات اللازمة وتنظيمها وفق أحدث الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

### الفصل الثالث

#### صرف وبيع والاتلاف وشطب اللوازم

المادة ٢٥- تصرف اللوازم بموجب (طلب صرف لوازم) على النموذج المقرر لهذه الغاية موقعا من الرئيس

المادة ٢٦- يتم اخراج اللوازم بموجب مستند اخراج معززا بنسخة طلب صرف لوازم ويوقع مستند اخراج من مستلم اللوازم .

المادة ٢٧- اذا قرر المجلس ان اللوازم أصبحت غير صالحة للاستفادة منها او انها لم تعد كذلك بصورة اقتصادية فتباع من قبل لجنة من ثلاثة اشخاص يعينهم المجلس من بين اعضائه ، ولهذه اللجنة بيع اللوازم بالزيادة العلنية او الزيادة السرية بطريقة الظرف الختوم ، وذلك وفقا للاجراءات والشروط التي تقرها لعمليّة البيع ويكون قرارها ببيع نافذا بعد اقراره من المجلس .

المادة ٢٨- اذا اقتنع المجلس بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة او الفاسدة عن حلة البلدية للبيع او ان نفقات بيعها تتجاوز الثمن المحصول الحصول عليه فيجوز له ان يقرر اتلافها وشطبها من القيود او التبرع بها الى اي جمعية خيرية او اي معهد تعليمي وفقا لاحكام هذا النظم .

المادة ٢٩- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في صحيفة محلية يومية او اكثر او بيلة وسيلة اعلان اخرى مناسبة .

المادة ٣٠- تباع اللوازم الصالحة التي تزيد على حلة البلدية بعد استئذان جميع الطرق للاستفادة منها الى اي بلدية او الى الاشخاص او الشركات او المؤسسات الاهلية بسعر المعلن الذي تتدره لجنة ثلاثية يشكلها المجلس من بين اعضاء شريطة صدور قرار من المجلس وموافقة الوزير على ذلك .

المادة ٣١- لايجوز تسليم اللوازم المبعة لغير الدوائر الحكومية او البلديات الا بعد دفع ثمنها من المشتري وعلى أمين المستودع المختص تعزيز مستند الاخراج برقم وتاريخ وثيقة ايصال قبض الثمن .

المادة ٣٢- للمجلس ان يهدي اي لوازم تعود للبلدية للمؤسسات الرسمية العلمية والاهلية او الجمعيات الخيرية او النوادي الرياضية او الروابط الثقافية والفنية او اية حكومة او مؤسسة اقليمية او دولية اجنبية شريطة موافقة الوزير المسبقة على ذلك .

المادة ٣٣- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس ان يميز او يؤجر اي لوازم مفضة عن حلة البلدية الى اي مجلس او اية دائرة حكومية بحلجة اليها على ان يسجل هذا الاجراء في قيود اللوازم .

المادة ٣٤- عند اتلاف او بيع لوازم غير صالحة للاستعمال او زائدة عن حلة البلدية يجب ان تؤيد مستندات الاخراج المنظمة بساتنها بشهادة تتضمن انها انتقلت او بنسخة من وثيقة البيع وان يشترط في مستندات المذكورة الى الاذن المعطى بالاتلاف او البيع .

المادة ٣٥- للمجلس اتلاف اللوازم عندما يتأكد انها أصبحت غير صالحة للاستعمال بالشرف لجنة ثلاثية مؤلفة من الرئيس لهذه الغاية ويشترط في ذلك ان يؤيد طلب الاتلاف بشهادة ثلاثة من الموظفين تتضمن ما يلي :-

(تشهد انا قد علمنا اللوازم المبينة ادناه التي في عهدة ..... توجدنا غير صالحة للاستعمال والبيع ولذلك فاننا نوصي بالاتلاف .....)

المادة ٣٦- للمجلس شطب اية خسارة تقع في اللوازم بموافقة الوزير شريطة ان لا يكون هنالك اهلاك او اختلاس .

المادة ٣٧- ١ - للرئيس تحميل قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او اية خسارة وقعت فيها من الموظف او الموظفين المتسببين في ذلك ويجب ان يشار الى ذلك في القيود .

ب - عند شطب اللوازم المفقودة او الناقصة او غير الصالحة فيجب ان يشار الى اذن الشطب في قيود اللوازم .

### الفصل الرابع

#### الاشراف على اللوازم ومراقبتها

المادة ٣٨- الرئيس مسؤول عن الاشراف على لوازم البلدية ومراقبتها واتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لحفظها وتنظيمها وحسن الاستفادة منها واستعمالها في الأغراض المقررة لها بما في ذلك ما يلي :

١ - انشاء وحدة للوازم في البلدية مهتمة بحفظ اللوازم وتخزينها وصرفها ومراقبتها وفق احكام هذا النظم .

ب - المحافظة على اللوازم والتأكد من صحة قيودها وتاريخ انتهاء صلاحيتها من وقت لآخر .

ج - تعيين لجان من موظفي البلدية للتفتيش على المستودعات التابعة لها وجرد محتوياتها في اي وقت .

د - تصنيف اللوازم وفق الاساليب المتبعة حسب الاصول .

المادة ٣٩ - على أمين المستودع او اي موظف عهد اليه استلام لوازم وفق احكام هذا النظم ان يتقيد بما يلي :-

١ - ان يقدم كلفة عينية يحدد الرئيس مقدارها على ان يدفع من صندوق البلدية الرسوم المتحققة على اصدار الكلفة العينية .

ب - ان يقدم تقرير دوري عن حلة اللوازم الموجودة في عهدة مرة كل ثلاثة اشهر معززة بقوائم اللوازم غير الصالحة للاستعمال والفاسدة عن الحلة او النقص .

المادة ٤٠- ١ - يجري الاستلام والتسلم بين امضاء المستودعات او من يمهدهم اية لوازم بموجب قوائم جرد مطابقة لقيود المستودع موقعة من المسلم والمستلم معا ويصادق على توقيعهما رئيسها المباشر .

ب - اذا لم يتمكن أمين المستودع السابق لاي سبب كل من تسليم خلفه ما يمهده من لوازم فيتم الاستلام بمعونة لجنة يعينها الرئيس لهذه الغاية .

ج - عند ظهور اية زيادة او نقص في موجودات المستودع فيجب تنظيم قوائم منفردة لكل من الزيادة او النقص والتوقيع عليها من جميع الاطراف المشتركة في الاستلام والتسليم .

### الباب الثاني

#### الاشغال

المادة ٤١- لغيات تطبيق احكام هذا النظم المتعلقة بالاشغال والخدمات الفنية تصنف البلديات الى الفئات التالية :-

الفئة الاولى :	وتشمل البلديات في مراكز المحفظات والاولية .
الفئة الثانية :	وتشمل البلديات في باقي انحاء المملكة ومجلس الخدمات المشتركة .
الفئة الثالثة :	وتشمل المجلس القروية .

كل من اشغال

المادة ٤٢- تنفذ الأشغال والخدمات الفنية البلدية بالطرق التالية :-

- أ - التنفيذ المباشر من قبل البلدية .
- ب - طرح عطاء
- ج - استدراج العروض .
- د - التزيم عن طريق المفوض

المادة ٤٣- تراعى القواعد التالية عند تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية للبلدية :-

- أ - توفر المخصصات المالية اللازمة لتنفيذها والتزام بنك تنمية المدن والقرى بتوفيرها .
- ب - تطبيق مبدأ المنافسة إعطاء فرص متكافئة للجهات القادرة المؤهلة للقيام بتنفيذ الأشغال أو تقديم الخدمات الفنية مع مراعاة إعطاء مذكراتية للمقاولين والمستشارين لدراسة وثائق العطاءات وتقديم العروض التي تتناسب وطبيعة الأشغال أو الخدمات الفنية المطلوبة .
- ج - حصر تنفيذ الأشغال بالمقاولين الأردنيين وتقديم الخدمات الفنية بالمستشارين الأردنيين إذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة وإذا اقتضى الأمر دعوة مقاولين أو مستشارين غير أردنيين تؤخذ موافقة الوزير المسبقة على ذلك مع مراعاة أحكام قانون مقاولي الاتصاات والتشريعات الخاصة بقانون نقابة المهندسين المعمول بها .
- د - النص في شروط العطاءات والمواصفات على استعمال المواد والمنتجات الصناعية المحلية في الأشغال ما دامت مطابقة للمواصفات المعتمدة مع وجوب طلب تحديد الاسماء التجارية لأي صناعة وأن تعتمد المواصفات القياسية الأردنية عند المقارنة بين اوصاف المواد والمنتجات الصناعية الخلفة .
- هـ - التتيد عند الاحالة بافضل العروض المستوفية لشروط دعوة العطاء واتسب الاسعار مع مراعاة درجة الجودة المطلوبة والكفافية لتنفيذ ضمن المدة المحددة ومدى قدرة المقاول أو المستشار للقيام بالعمل المطلوب حسب الشروط والمواصفات .
- و - أن تكون جميع الاتفاقيات والشروط التعاقدية باللغة العربية ويجوز أن تكون المواصفات والخطط والتقارير الفنية والرسائل باللغة الانجليزية .
- ز - التقيد بقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها عند وضع الشروط التعاقدية .

المادة ٤٤- أ - يتم تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية للبلدية فيما عدا وسيلة التنفيذ المباشر والحالتين المنصوص عليهما في المادتين ٥٠ و ٥١ من هذا النظم عن طريق طرح عطاءات علنة وفقا لاحكام هذا النظم .

ب - تنظم اجراءات عطاءات الأشغال والخدمات الفنية للبلدية وشروط الاشتراك فيها وطريقة دراسة العروض وحالة العطاء والضمانات الواجب توافرها في المزمدين والقواعد والاحكام الواجب ادراجها في العقود والتي تنظم العلاقة بين البلدية والمزمدين بموجب تعليمات يصدرها الوزير وتشر في الجريدة الرسمية وترفق بكل عطاء تطرحه البلدية .

المادة ٤٥- تختص لجنة عطاءات البلدية المنصوص عليها في المادة ١٣ من هذا النظم بالنظر في عطاءات الأشغال والخدمات الفنية للبلدية وفقا لاحكام الواردة في .

المادة ٤٦- يطرح الرئيس عطاءات الأشغال والخدمات الفنية ويحدد ثمنًا لدعوة كل عطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق المحقة بهلوتية العطاء على انه يجوز للرئيس توزيع هذه الدعوة بالجان على المزمدين وعلى المحقيات التجارية الاجنبية وعلى الشركات الاجنبية غير المقيمة في المملكة والتي تطلبها او يرى توجيهها اليها .

المادة ٤٧- اذا طرح عطاء ولم يقدم له ثلاثة مزمدين على الاقل في المرة الاولى وبتمديدان اثنان على الاقل في المرة الثانية او لم تكن الاسعار في العروض المقدمة في المزمدة او كانت العروض بشرط او غير متكاملة فعلى لجنة العطاءات في مثل هذه الحالة ان ترعى تقريراً من الموضوع الى الجهة المختصة بالتصديق على العطاء ولهذه الجهة ان تقر اعادة طرح العطاء او الغاءه او تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية باستدراج العروض او باجراء التزيم من طريق المفوض .

المادة ٤٨- أ - تصبح قرارات اللجنة قطعية بعد تصديقها على النحو التالي :-

١ - بلديات الفئة الاولى :-  
بقرار من المجلس اذا كانت قيمة الأشغال والخدمات الفنية لا تزيد عن ٥٠٠٠ خمسة آلاف دينار ومصادقة من الوزير اذا زادت القيمة على ذلك .

٢ - بلديات الفئة الثانية :-  
بقرار من المجلس اذا كانت قيمة الأشغال والخدمات الفنية لا تزيد عن ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف دينار ومصادقة من الوزير اذا زادت القيمة على ذلك .

ب - أما بلديات الفئة الثالثة فيتم تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية الخاصة بها سواء اكلن بطريقة التزيم او استدراج العروض او طرح العطاءات بقرار من المجلس وبموافقة الحاكم الاداري بناء على تنسيب لجنة عطاءات البلدية بمشاركة مندوب عن المديرية يعينه مدير المديرية المختصة اذا كانت القيمة لا تزيد عن ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف دينار وبمصادقة الوزير اذا زادت على ٣٠٠٠ القيمة .

المادة ٤٩- ترسل قرارات لجان العطاءات وتنسيبها للجهات المختصة بالتصديق خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ فتح العطاء وعلى تلك الجهات اصدار قرار بشأن اعطاء خلال ثلاثين يوماً من ورودها اليها .

المادة ٥٠- يجوز تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية عن طريق استدراج العروض في اي من الحالات التالية :-

- أ - وجود ضرورة عاجلة لاسمح بطرح عطاء
- ب - الأشغال التي تتطلب خبرات استشارية او فنية متخصصة .
- ج - اذا طرح عطاء ولم تستلم اللجنة عدداً مناسباً من عروض المزمدين او لم تكن الاسعار في العروض المقدمة معقولة .

المادة ٥١- يجوز تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية بالتزيم عن طريق المفاوضة في اي من الحالات التالية :-

- أ - وجود حالة طارئة او ضرورة عاجلة لاسمح بطرح عطاء او استدراج عروض .
- ب - لغيات توحيد الاليات والاجزء او التوفير في اقتناء القطع التبديلية او اذا لم يكن بالامكان شراء هذه الاجزءة او الاليات او القطع التبديلية الا من مصدر واحد .
- ج - اذا كان التعاقد مع مؤسسات رسمية على .

المادة ٥٢- يتم تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية عن طريق استدراج لعروض او المفاوضة في الحالات الواردة في المادتين ٥٠ و ٥١ من هذا النظم وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٤٨ من هذا النظم .

المادة ٥٣- أ - يراعى عدم اجراء اي تعديل او اضافة او تغيير في شكل الأشغال او نوعيتها او كميتها اثناء التنفيذ وعلى صاحب العمل او الجهة المشرقة التقيد بتنفيذ العمل وفقاً لمخططات ومواصفات وشروط العطاء ويعتبر ورود النص على اي عمل في اي وثيقة من الوثائق المكونة للعطاء كافيًا للتدليل على ضرورة تنفيذ ذلك العمل .

ب - يعتبر عملاً تغييراً لغيلات هذه الملائك تعديل او اضافة او تغيير لم يرد عليه نص في اي وثيقة من وثائق العطاء عند توقيع الاتفاقية واقتضت ظروف المشروع تنفيذه . ولا يعتبر عملاً اضافياً الزيادة الحاصلة في الكميات العملية للأعمال التي يتم تنفيذها وفقاً لمخططات وبنود جداول الكميات .

المادة ٥٤- أ - اذا تطلبت ظروف العمل احداث بتودجديدة لم تكن واردة في اي من وثائق العطاء اصلاً - فان تحديد اسعار هذه البنود يكون خاضعاً لموافقة الوزير بناء على تنسيب الجهة صاحبة الصلاحية بتنفيذ الأشغال او الخدمات الفنية .

ب - إذا اقتضت الحاجة الى اجراء اي تعديل او اضافة او تغيير اثناء التنفيذ فان قرار احالة العطاء يبقى نافذاً ويترتب على الجهة التي تتولى الاشراف على تنفيذ العطاء ان تقدم تقريراً فنياً مسبقاً الى صاحب العمل يتضمن مبررات القيام بالاعمال الاضافية ومدى الحاجة اليها وتأثيرها على قيمة العطاء ويتم اصرار الاعمال الاضافية واصدار الاوامر التنفيذية وفقاً للصلاحيات التالية :-

١ - بقرار من المجلس بناء على توصية المهندس اذا كان مجموع التجاوز في قيمة الاعمال الاضافية والكميات اثناء التنفيذ لا يزيد عن ١٠٪ من قيمة العطاء او مبلغ خمسة الاف دينار ايها اقل .

٢ - بموافقة الوزير بناء على قرار المجلس وتوصية المهندس اذا كان مجموع التجاوز في قيمة الاعمال الاضافية اثناء التنفيذ يزيد على ١٠٪ من قيمة العطاء او مبلغ خمسة الاف دينار .

المادة ١٥٥ - للوزير تشكيل لجنة عطاءات خاصة من خمسة اعضاء يسمى اقدمهم رئيساً لها على ان يتم اختيارهم من اعضاء المجلس وموظفي الوزارة وذلك لمشروع معين اذا اقتضت طبيعته ذلك او تطلبت شروط تمويله اجراءات خاصة تطرح العطاء .

ب - تقوم لجنة العطاءات الخاصة بتسليم المباشرة في طرح العطاء بوضع القواعد والاسس الواجب اتباعها في طرح العطاء واجراءاته على ان تنقيد اللجنة بهذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبها .

ج - تعقد لجنة العطاءات الخاصة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً بحضور اربعة من اعضائها على الاقل على ان يكون رئيسها من بينهم وتتخذ قراراتها بالاجماع او بأكثرية اصوات اعضائها الحاضرين .

د - تخضع قرارات لجنة العطاءات الخاصة لموافقة المجلس وتصديق الوزير .  
هـ - يوقع رئيس البلدية او نائبه في حالة غيابه على الاتفاقيات نيابة عن البلدية فيما يتعلق بعطاءات هذه اللجنة .

المادة ٥٦ - يتولى الرئيس او نائبه في حالة غيابه توقيع اتفاقيات تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية للبلدية تنفيذاً لقرارات المجلس بعد موافقة الجهة صاحبة الصلاحية بتصديق قرار الاحالة .

### الباب الثالث المزايدات

المادة ٥٧ - اذا اراد المجلس ان يعرض شيئاً للبيع او ان يعهد الى ملتزمين او متعهدين باستيفاء الرسوم البلدية عنه ، يطرح الرئيس ذلك في الزاد العلني او بطريقة العطاء بظرف المختوم على الوجه التالي :

١ - يقوم المجلس بتنظيم واعداد اوراق ووثائق دعوة المزايدة وفقاً للشكل وعدد النسخ التي يقررها على ان تتضمن هذه الوثائق نموذج الاتفاقية المنوي ابرامها على من سيرسو عليه الزاد او الالتزام على ان يقدم الزاد الذي رسي عليه الزاد ضمانة بنكية للبلدية يقررها المجلس تضمن تسديد الالتزامات المالية المترتبة عليه تجاه البلدية .

ب - ينشر اعلان الزاد في صحيفة يومية واحدة او اكثر من الصحف المحلية وارة واحدة على الاقل يشتمل وصف موجز للاشياء المراد بيعها او موضوع الالتزام والمعلومات الكافية عنها ومكان المزايدة .

ج - تعلق نسخة من الاعلان في مكان ظاهر في دار البلدية ويحفظ في اضراره الزاد نسخة من الجريدة ومن ورقة الاعلان ووثائق دعوة المزايدة .

المادة ٥٨ - يشكل المجلس لجنة مزايدة من ثلاثة من اعضاءه واثنين من كبار موظفي البلدية .

المادة ٥٩ - على الراغب في المزايدة ان يحضر في الوقت المعين امام لجنة المزايدة ليشارك في الزاد بالصورة المعلن عنها من قبل الرئيس وعلى كل مشترك ان يدفع تأمينا قدره ١٠٪ من البذل المقدم من قبله وذلك اما نقداً او بكتابة بنكية تعيلها لجنة المزايدة .

المادة ٦٠ - عند الانتهاء من اجراءات المزايدة يقرر المجلس احالة المال او الالتزام موضوع المزايدة على المشترك الذي قدم البذل الاكثر وذلك بعد النظر في توصية لجنة المزايدة على ان يقتصر ذلك بموافقة الوزير .

المادة ٦١ - للمجلس ان يقرر اجراء مزايدة جديدة اذا ظهر له ان البدلات المقدمة للاشياء المعروضة للبيع او الالتزام تنقص نقصاً كبيراً عن القيمة الراجعة او الحقيقية لها .

المادة ٦٢ - يجوز للجنة المزايدة بموافقة المجلس مفاوضة الراغبين في الشراء او الالتزام واحالة المال او الالتزام عليهم وذلك في حالة طرح المزايدة لمرتين ولم يتقدم عدد مناسب من المزايد او لم تكن الاسعار المعروضة معتولة .

المادة ٦٣ - اذا استنكف الذي تقرر احالة المال او الالتزام عليه عن تادية بدل الزاد او عن قبول الاحالة التي رست عليه يعرض المال او الالتزام على المتقدم الذي يليه سعراً بالبدل الذي قدمه حتى اذا ما وافق على ذلك تضمن البلدية ذلك المستنكف الفرق بين البدلين وتخمسه من التامين الذي كان قد قدمه ، واذا كانت قيمة التامين غير كافية فتراجع على امواله الاخرى بدعوى ترفعها الى المحاكم المختصة ، وعند استنكف المزاود الثاني عن قبول المزايدة المقدمة منه ايضا يعاد طرح الزاد مرة ثانية ويضمن المستنكف الاول الفرق الحاصل بين قيمة البذل الذي كان قد تقدم به وبين البذل الذي رسي به الزاد بصورة قطعية .

المادة ٦٤ - يقوم الرئيس او نائبه في حالة غيابه بتوقيع العقود التي تم اقرارها بشأن المزايدات وذلك وفقاً للصلاحيات النصوص عليها في المادة ٤٨ من هذا النظام .

### الباب الرابع مواد عامة

المادة ٦٥ - يكون المدير امين سر لجان العطاءات المشككة بمقتضى هذا النظام ويكون مسؤولاً عن اجراءات طرح العطاءات وتنفيذ العروض المقدمة وتسجيل قرارات تلك اللجان وحفظها وتسليمها لتنفيذها ، وفي البلديات التي لا يوجد بها مدير يعين المجلس احد موظفي البلدية امين سر لتلك اللجان تناط به المسؤولية الواردة في هذه المادة .

المادة ٦٦ - يحظر الحك والسحب في التيسود والطلبات او المستندات ويجرى التصحيح اللازم بالجرم الاحمر ويوقع عليه من قبل الموظف الذي اجري التصحيح .

المادة ٦٧ - اذا نشأت اية حلة لا يمكن معالجتها بموجب احكام هذا النظام او نشأ اي خلاف في تطبيقه فيرفع الامر الى الوزير ليصدر القرار الذي يراه منسجاً بشأن تلك الحلة او ذلك الخلاف ويكون قراره قطعياً .

المادة ٦٨ - يجري قيد ما يحصل من قيمة اللوازم الناقصة والمفقودة والمباعة على النحو التالي :-

١ - ما يحصل من تلك القيمة خلال السنة المالية التي تم صرف ثمن اللوازم الناقصة او المفقودة او المباعة من حسابها يقيد في حساب المصروفات المستردة والفصل والمادة التي صرفت منها .  
ب - ما يحصل من تلك القيمة في سنة غير السنة المالية التي صرف ثمن اللوازم الناقصة او المفقودة او المباعة من حسابها يقيد في حساب مادة الثمن لوازم دوائر البلدية في فصل الواردات المخطئة .

المادة ٦٩ - تميز جميع لوازم البلدية بوسم خاص وتعلق تعليمات التي يصدرها الرئيس كلها كان ذلك ممكناً .

المادة ٧٠ - للوزير ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام ، بما في ذلك النماذج والسجلات والقيود الخاصة بتنظيم وإدارة شؤون اللوازم .



المادة ٧١-١ - يتعين على لجان العطاءات والمشتريات تدوين محضر لكل جلسة من جلساتها وتنظيم تقرير بتسليماتها يوقعه رئيسها وأعضاؤها ويحفظ نسخة منها في الملف الخاص بالعطاء وعلى العضو المخلف ان يقدم بياناً يفسر مخالفته موعداً من قبله ليرفق بالتسليمات النهائية للجنة .  
ب - يشترك مندوب عن ديوان المحاسبة في اجتماعات لجان العطاءات المنصوص عليها في هذا النظام دون ان يكون له حق التصويت ولا يترتب على عدم حضوره تأثير على النصاب القانوني لاجتماعات اللجان .  
ج - للرجوع المختص بتعيين اي من اعضاء لجان العطاءات والمشتريات المنصوص عليها في هذا النظام ان يستبدل عضواً باخر في اي وقت .

المادة ٧٢-١ - تعقد جداول تصنيف المتعدين الصادرة عن وزير الاشغال العمومية والاسكان لغايات تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية .

المادة ٧٣-١ - للوزير بتسليم من المجلس حرماني اي متعمد من تنفيذ اشغال البلدية لمدة معينة اذا تبين له عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته او تكررت قصوره في تنفيذها .

المادة ٧٤-١ - على جميع البلديات التي تقوم بحالة عطاءات الاشغال والخدمات الفنية بموجب هذا النظام ان تزود الوزارة خلال مدة اقصاها شهر من تاريخ احالة العطاء بنسخة من الاتفاقية والشروط والاسعار وقرار لجنة العطاءات وقرار المجلس وقيمة الاحالة .

المادة ٧٥-١ - على كل بلدية تتلعب تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية ان تزود الوزارة بعد انجاز المشاريع للاشغال والخدمات الفنية بالمعلومات النهائية عن المشروع تبين القيمة النهائية للعمل ومدة التنفيذ والاوراق التفسيرية والاعمال الاصلية والتعهدات والغرامات واي معلومات اخرى تطلبها الوزارة .

المادة ٧٦-١ - على اي بلدية عند تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية الخاصة بها اعتماد الشروط انظمة الموحدة للعطاءات شريطة ان ينص على اي تعديلات او شروط اضافية في الشروط الخاصة للمقولة .

المادة ٧٧-١ - يعاقب اي موظف يخلف احكام هذا النظام بالمعقوبات التأديبية المنصوص عليها في نظام موظفي البلديات المعمول به .

المادة ٧٨-١ - ينفي نظم اللوازم والعطاءات والمقاولات للبلديات رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ على ان تبقى التعليمات العلية لعطاءات الاشغال ولوازم البلدية الصادرة بمقتضىها نافذة المفعول الى ان تعدل او يستبدل غيرها بها وفقاً لاحكام هذا النظام .

١٩٨٩-١-١٤

### الحسين بن طلال

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة سالم مساعدة
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس

### نحس الحسين بن طلال

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٩  
نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي  
للأطباء البيطريين

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للأطباء البيطريين لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ الملحق به فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة ١٠ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - علاوات التقاعد وقيمتها سبعة دنات وخمسة فلس شهرياً لكل طبيب .

### الحسين بن طلال

١٩٨٩-١-١٤

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة سالم مساعدة
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس
وزير الشباب د. عوض خليفات	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	وزير التعليم العالي والتربية الاجتماعية د. زهير بلحس

## قرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٩

صادر بموجب المادة ١٤٧ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ والمتعلق بحماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها

- المادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار تنظيم صيد الطيور والحيوانات البرية لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - لغايت تحديد مناطق الصيد تقسم الضفة الشرقية من المملكة الاردنية الهاشمية الى ست مناطق حسب الجدول - ١ - .
- المادة ٣ - يسمح للصيادين المرخصين بصيد الطيور والحيوانات البرية في المناطق المفتوحة وفق الجدول ب .
- المادة ٤ - تفتح المناطق رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٥، بموجب الجدول ب من هذا القرار .
- المادة ٥ - تبقى المنطقة رقم ٦ مغلقة باستثناء منطقة الأزرق المائية وبدايرة نصف قطرها ٤ كم مركزها المنطقة المائية - الدثنه - تحت اشراف الجمعية الملكية لحماية الطبيعة وبموجب تعليماتها .
- المادة ٦ - يمنع الصيد داخل المحميات الطبيعية التابعة للجمعية الملكية لحماية الطبيعة والمناطق الواقعة ضمن حدود البلديات والمجالس القروية .
- المادة ٧ - كل من يخلف احكام هذا القرار يعاقب بموجب المواد ١٥٣، ١٥٤، من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .
- المادة ٨ - يلغى القرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته والقرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ .

## جدول - ١ -

## تحديد مناطق الصيد

رقم المنطقة	حدودها
منطقة رقم ١	من نهر اليرموك الى نهر الزرقاء، وحتى سكة الحديد شرقا .
منطقة رقم ٢	من نهر الزرقاء الى سيل زرقاء ماعين، وحتى سكة الحديد شرقا .
منطقة رقم ٣	من سيل زرقاء ماعين الى سيل الحسا، وحتى سكة الحديد شرقا .
منطقة رقم ٤	من سيل الحسا الى الحدود الجنوبية للمملكة ، وحتى سكة الحديد شرقا .
منطقة رقم ٥	شمالا : الحدود الشمالية للمملكة . جنوبا : الطريق العام الموصل من مدينة المفرق حتى الصفلوي . شرقا : الطريق الترابي من الصفلوي حتى الحدود الشمالية للمملكة . غربا : سكة الحديد .
منطقة رقم ٦	البلدية الاردنية الواقعة شرق سكة الحديد يستثنى منها منطقة رقم ٥ .

## جدول - ب -

نوع الصيد	المناطق المفتوحة...	الموسم	العدد المسموح
القمح البري	كلية المناطق المفتوحة	طوال العام	بدون تحديد
الخنزير البري	كلية المناطق المفتوحة	طوال العام	بدون تحديد
الارنب البري	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١٠ حتى ٣٠ - ١١	اثنى عشر
الحجل والسفرج	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١٠ حتى ٣٠ - ١١	ثلاثة
الحمام الأزرق	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١٠ حتى ٣٠ - ١١	عشرة
الزرعي والمطوق والزرزور	كلية المناطق المفتوحة	١٥ - ٢ حتى ٣١ - ٥	خمسة عشر
القطا	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١١ حتى ٣١ - ٢	خمسة عشر
الحمام الرقطي	في الاغوار	١ - ٦ حتى ٣٠ - ٩	خمسة عشر
الحمام الرقطي	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١٠ حتى ٣٠ - ١١	خمسة عشر
الفر	كلية المناطق المفتوحة	١٥ - ٢ حتى ٣١ - ٥	عشرون
البط والكوت	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١١ حتى ٣١ - ٢	عشرة من كل نوع
الاور	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١١ حتى ٣١ - ٢	واحدة
السنايب	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١١ حتى ٣١ - ٢	عشرة
السم الجبلي	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١٠ حتى ٢٥ - ٢	عشرون
عصفور التين	كلية المناطق المفتوحة	١٥ - ٨ حتى ٢٠ - ١٠	عشرون
دجاج الارض	كلية المناطق المفتوحة	١ - ١٠ حتى ٢٥ - ٢	سبعة

## الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٩

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتبة رقم ١٦١/١١/١٦٠ تاريخ ١٩٨٩-٢-٨ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير المادة ١٣ من قانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الائتم رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ بصيغتها المعدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٢ والتي نصت على سريان احكام نظم الخدمة المدنية المعمول به على موظفي المؤسسة وبيان مدى شمولهم بقانون التقاعد المدني في ضوء تطبيق نظم الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨. واذا كانوا مشمولين بقانون التقاعد المدني بيان ما اذا كان التقاعد سيدفع من صندوق التقاعد المدني ام من موازنة المؤسسة مع العلم بان رواتب موظفي المؤسسة تدفع من اموال الائتم التي تقوم المؤسسة بتنميتها وليس من خزينة الدولة.

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس مجلس ادارة المؤسسة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٨-١-١٩٨٩ م ومرفقته وتدقيق النصوص القانونية تبين :

اولا : ان المادة ١٣ من قانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الائتم رقم ٢٠ لسنة ٧٢ بصيغتها المعدلة بالقانون ١٨ لسنة ١٩٨٢ تنص على ما يلي : -

١ - تسري احكام نظم الخدمة المدنية المعمول به على موظفي المؤسسة ولهذه الغاية يمارس الرئيس صلاحيات الوزير والمدير العام صلاحيات وكيل الوزارة حيثما وردت في ذلك النظم .  
ب - يعين المجلس لجنة من ثلاثة من كبار موظفي المؤسسة تمارس الصلاحيات المخولة للجنة انتقاء الموظفين في نظم الخدمة المدنية المعمول به .

ج - يطبق على موظفي المؤسسة الخاضعين للتقاعد احكام قانون التقاعد المدني المعمول به .

ثانيا : ان المادة ٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ عرفت الموظف لغايات هذا القانون بانه الموظف الاردني المصنف الذي يتقاضى راتبه من الميزانية العامة او اي موظف او مستخدم اخر نصت القوانين والانظمة على انه تابع للتقاعد على حساب الفزينة العامة .

ثالثا : ان المادة ٤ من قانون التقاعد المشار اليه حددت انواع الموظفين التابعين للتقاعد بأربع فئات هم : -

١ - جميع موظفي الحكومة الاردنيين المصنفين الذين يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة .

ب - موظفو المصرف الزراعي ومؤسسة الاقراض الزراعي الاردنيون المصنفون .

ج - موظفو الحكومة والمصرف الزراعي الاردنيون غير المصنفين الذين تم استخدامهم قبل الاول من شهر نيسان ١٩٤١ .

د - الموظفون المعينون بقتضى عقود وكتاتوا بموجب شروطها تلعبين للتقاعد .

وحيث ان قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ٥٩ هو القانون الخاص بتقاعد موظفي الدولة والذي نظم الاحكام المتعلقة بالحقوق التقاعدية ومقدراتهم والمستحقين لها من موظفي ومستخدمي الدولة .

وحيث انه يتضح من النصوص التي اشرنا اليها في هذا القانون انه يشترط في الموظف الاردني المصنف ان يعتبر من الموظفين التابعين للتقاعد ان يكون موظفا حكوميا ويتقاضى راتبه من الميزانية العامة ، بمعنى ان تصنيف الموظف نتيجة لتطبيق احكام نظم الخدمة المدنية لوحده لا يكفي لاعتباره مشمولاً بقانون التقاعد .

وحيث ان موظفي مؤسسة ادارة وتنمية اموال الائتم وان كانوا موظفين في مؤسسة علمية ويسري عليهم نظم الخدمة المدنية الا انهم ليسوا موظفين حكوميين بالمعنى المقصود في المادتين ٢ و ٤ من قانون التقاعد . كما انهم لا يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة وانما يتقاضونها من اموال الائتم ، باعتبار ان المؤسسة شخصية معنوية ذات استقلال اداري وملي عملا بالمادة ٣ من قانون المؤسسة . ومصادر اموالها تأتي من اموال وودائع الائتم وارباحهم المحولة لصندوق المؤسسة عملا بالمادة الخامسة منه .

وحيث انه لا يوجد في قانون المؤسسة اي نص يجعل موظفيها تابعين للتقاعد على حساب الخزائنة العامة كشرط المادة الثانية من قانون التقاعد .

فلان ما ينبغي على ذلك ان مجرد تطبيق نظم الخدمة المدنية على موظفي مؤسسة الائتم لا يجعل منهم موظفين مشمولين بقانون التقاعد المدني .

اما ما ورد في المادة ١٦٧/د/٣ من نظم الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ من ان خدمة الموظف المسند في المؤسسة تعتبر بأكملها خدمة مقبولة للتقاعد على ان يدفع عنها المعادلات التقاعدية ..... فلا يجوز العمل به ، ذلك لانه وان كان هذا النظم هو نظم مستقل صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور وله قوة القانون ، الا انه يشترط لاضفاء هذا الاثر عليه ان تكون الامور التي يتناولها داخله ضمن المسائل المنصوص عليها في هذه المادة . ومن الواضح ان تحديث الخدمات المقبولة او غير المقبولة للتقاعد خارج عن نطاق هذه المسائل ارجع القرار التفسيري رقم ١٠ تاريخ ٢٢-٥-١٩٧١ ) .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صادر في ٢٩ ذو القعدة سنة ١٤٠٩ هـ . الموافق ٣-٧-١٩٨٩ م .

رئيس محكمة التمييز  
عبدالكريم معاذ

ناضي محكمة التمييز  
خليف سحيات

ناضي محكمة التمييز  
عبدالكريم خريس

رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء  
عيسى طهاتش  
مخلف

مندوب وزارة المالية  
صبحي الحسن

هكذا من الأصول



قرار المخالفة  
للسيد عيسى طمائي رئيس ديوان التشريع في  
رئاسة الوزراء

التي اخذت الاكثية المحترمة للأسباب التالية : -

١ - من حيث الاختصاص ، فان الاكثية المحترمة تجاوزت اختصاص الديوان الخاص عندما ذكرت في الفقرة الأخيرة من قرارها انه وان كان نظم الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ هو تنظيم مستقل صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور ، وانه قوة القانون ، الا انه يشترط لاضفاء هذا الاثر عليه ان تكون الامور التي يتناولها داخلة ضمن المسائل المنصوص عليها في هذه المادة ، وانتهت الاكثية من ذلك الى القول : ( ومن اوضح ان تحديد الخدمات المقبولة او غير المقبولة للتقاعد خرج عن نطاق هذه المسائل ) ، وبذلك تكون الاكثية المحترمة قد تعرضت لتفسير المادة ١٢٠ من الدستور ، وقررت ان احكامها لا تشمل الخدمات المقبولة وغير المقبولة للتقاعد ، في حين ان تفسير المادة ١٢٠ الدستورية المشار اليها هي من اختصاص المجلس العالي لتفسير الدستور كما تنص على ذلك المادة ١٢٢ من الدستور ، واما اختصاص الديوان الخاص في تفسير نص اي قانون او نظام لم تكن المحكم قد مسرته كما تنص في ذلك الفقرة ١ من المادة ١٢٢ من الدستور .

٢ - واما قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ١٩٧١ فقد تعرض هو الآخر لتفسير المادة ١٢٠ من الدستور متجاوزاً بذلك اختصاصه . فبالإضافة الى ذلك ان القرار المشار اليه قد اصبح ملغى ولم يعد له وجوده قانوني بعد ان ألغى نظم الخدمة المدنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ السليق الذي كان القرار التفسيري يدور حول المادة ٧٩ منه .

٣ - وفي الاختصاص ايضاً - فقد سبق لمحكمة العدل العليا في قرارها رقم ٦٨/٧٣ ان قررت ان قانون التقاعد المدني جاء ( خلافاً لاحكام الدستور التي اوجبت تنظيم شؤون الموظفين بنظم يصدر عن السلطة التنفيذية ) ، اي ان محكمة العدل العليا قررت ان قانون التقاعد المدني جاء مخالفاً لاحكام الدستور ، وبذلك فان هذا التفسير يخرج قانون التقاعد من اختصاص الديوان الخاص بتفسير القوانين ، بحيث لا يحق له التعرض لتفسير ذلك القانون او تفسير اي نص فيه ، او الاعتماد عليه في تفسير اي نص في اي قانون او نظام آخر ، بما في ذلك نص البند ٣ من الفقرة د من المادة ١٦٧ من نظم الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ ، وهذا اهم ما في موضوع عدم اختصاص الديوان في تفسير البند المشار اليه .

٤ - واما من حيث الموضوع ، فقد نصت المادة ٢ من قانون التقاعد المدني في تعريف ( الموظف ) انه ( الموظف الاردني الذي يتقاضى راتبه من الميزانية العامة او اي موظف او مستخدم آخر نصت القوانين والانظمة الاخرى انه تابع للتقاعد على حسب الخزائنة العامة ) ، ومؤسسة ادارة وتنمية اموال الايدم مؤسسة رسمية عامة ، والموظف فيها موظف عمومي ، وقد نصت الفقرة ١ - ا من المادة ١٣ من قانون المؤسسة على ان تسري على موظفي المؤسسة نظم الخدمة المدنية المعمول به ، كما نصت الفقرة ج من المادة نفسها على ان ( يطبق على موظفي المؤسسة الخاضعين للتقاعد ، احكام قانون التقاعد المدني ) ، وبناء على ذلك فان موظفي المؤسسة ( الخاضعين للتقاعد ) اصلاً هم الذين يخضعون لقانون التقاعد المدني فقط ، ولما حكوميين بالمعنى الضيق في قانون التقاعد المدني جاء مطلقاً بحيث يشمل جميع موظفي المؤسسة ، في حين ان الخاضعين للتقاعد منهم يعتبرون من الموظفين الذين ينطبق عليهم تعريف ( الموظف ) في القانون المشار اليه ، وهم خاضعون للتقاعد على حسب الخزينة العامة خلافاً لما ذكرته الاكثية المحترمة حيث ان المبادئ التعاقدية التي تقتطع من رواتبهم تعتبر ايراداً للدولة ، وتؤدي لهم من الميزانية العامة ، اي الخزينة العامة ، جميع المبالغ التي تحقق لهم بموجب قانون التقاعد المدني كما تنص على ذلك المادة ٩ من نفسه .

وبناء على ذلك ، فان الديوان الخاص بتفسير القوانين لا يمكنه اصدار قراره في الموضوع المطروح عليه في هذه القضية ، الا بعد ان تحال المادة ١٢٠ من الدستور على المجلس العالي لتفسير الدستور ، ليصدر قراره فيها اذا كانت المسائل المتعلقة بتقاعد الموظفين داخله ضمن احكام هذه المادة ، بحيث يجب تنظيمها بموجب نظام يصدر بمقتضى احكامها ، والسبب في ذلك ان المجلس العالي اذا رد على ذلك بالايجاب من احكام البند ٢ من الفقرة د من المادة ١٦٧ من نظم الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ التي تتضمن احكامها تتعلق بتقاعد الموظفين وخدماتهم الخاضعة للتقاعد ، تكون احكامها دستورية سليمة ، واما اذا كان رد المجلس العالي بغير ذلك تكون تلك الاحكام غير دستورية ويتخذ الديوان الخاص قراره عند ذلك بما يتفق وقرار المجلس العالي ، فان ذلك جدير بان يضع حداً للارتباك والجدل القائم حول تفسير المادة ١٢٠ من الدستور ، حفاظاً على حقوق الموظفين وعدم اخضاعها للتفسير والتأويل بين وقت وآخر .

١٩٨٩-٧-٣

عضو الديوان الخاص بتفسير القوانين  
رئيس ديوان التشريع  
في رئاسة الوزراء

عيسى طمائي

هكذا من الأشهر